العدد A 20 شباط 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.20A Feb.2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

# عوامل وآثار الفساد الإداري في العراق ولبنان

**م.م شهد زكي هاشم**
**Shahad Zaki Hashim**
**جامعة المشرق- كلية القانون- القانون العام - القضاء الإداري**

shahadzaki2015@gmail.com

## المقدمة.

ربّما لا يمرُّ يوْم إلَّا ونسمع قضيَّة فساد حوْل العالم، ولا يتحدثُ مسؤُولٌ حكوْميّ إلَّا ويعرّج على مكافحة الفساد قي البلاد .

كلّ الأَحزاب حوْل العالم أَو الرُّؤَساء غالباً ما يتعهدون بمحاربة الفساد، حيثُ أَصبح الفساد نقطة مشتركة لدى جميع دول العالم مع اختِلاف مداه واستِشراءه.

وأَصبح جليّاً أنَّ الفساد هو حرب عالميَّة جديدة ضدَّ جميّع حكوْمات ومؤُاطني الدّول حوْل العالم، وأَصبح هذا الوحش أَي الفساد، يهدِّد حاضر الأُمم ومستقبلها، وبات الفساد يشابه المستعمر الَّذي يحاول السّيطرة على البلاد واحتِلالها، مع اختِلاف الوسائِل المتّبعة. وإنَّ التّغاضيّ عن الفساد لأَشبه بالإنتِحار. ومن هنا أَدركت الدّول مخاطره، وسعت جاهدةً للحدّ منه.

## أَهميّة الدِّراسة.

مع مرور الوقت أَصبح هناك تفشّي في ظاهرة الفساد في مختلف الدّول حوْل العالم، وغدت هذه الظَّاهرة تُهدِّد نسيّج هذه الدُّول، وبما أنَّ: العراق ولبنان من الدُّول الّتِي تُهدَّها هذه الظَّاهرة كغيرها من الدُّول، وذلك لأَسباب مختلفة أَهمّها السِّرّيّة في عمل الإدارات وغياب قوانين فاعلة للحدِّ من الفساد. وانطلاقاً من هنا تكمن أَهميّة هذا البحث كوْنه يسعى لأَن ينير الضَّوء حوْل أَهميّة مكافحة الفساد.

## إشكاليَّة البحث.

يثِير موْضوع البحث الإشكاليَّة التَّالية، والَّتِي تتمحور حوْل التَّساؤُل التَّالي: " لضرورة تفعيل العلاقة بينَّ الإدارة والمواطنين سعت لبنان والعراق للحدِّ من الفساد الإداريّ، بالتالي مدى تأثير الفساد على المجتمع " ويتفرَّع عن هذه الإشكاليَّة التَّساؤُلات التَّالية:

1. **ما هي عَوَامِل الفَسَاد الإدَاري؟**
2. **ماهي الآثار النَّاجِمة عَن جرائم الفَسَاد الإدَاري. ؟**

## منهجيَّة البحث.

تمَّ الإعتِماد في معالجة البحث على: المنهج التَّحليليّ والمقارن مع التَّطرُّق قليلاً إلى المنهج التَّاريخي والإستِقرائِيّ.

ففي المنهج المقارن: تمَّ طرح التَّشريعات ضمن إطار النِّظام القانونيّ السَّائِد في كلٍّ من : الجمهوريَّة اللُّبنانية والجمهوريَّة العراقية، إذ أنَّ هذه الدُّول تسير على النِّظام القانونيّ اللاَّتينيّ مع اختِلاف في بعض التَّفاصيل الّتِي تفرضها الظُّروف البيئيَّة.

وبما خصَّ المنهج الإستِقرائِيّ: حيثُ حاولت باستِقراءِ الحلول الّتِي حملتْها النُّصوص التَّشريعيَّة والأَحكام القضائِيَّة وبعض الآراء الفقهيَّة في بعض المطالب من البحث.

وأَما المنهج التَّحليليّ: فقد قمتُ بالغوْص في جزيئِيَّاتِ مشكِّلة موْضوع البحث.

وعليه تم تقسيم هذا البحث للمبحثين التَّاليين:

**المبحث الأوَّل: عَوَامِل الفَسَاد الإدَاري.**

**المبحث الثَّاني: الآثار النَّاجِمة عَن جرائم الفَسَاد الإدَاري.**

## المبحث الأوَّل

## عَوَامِل الفَسَاد الإدَاري

"إنَّ الفَسَاد مشكِلة ومُعْضِلَة شَديدة التَّعقيد، مُتَعَدّدة الجَوانب، تتداخل أسبابها وظروف نشوئِها ومبرّرات وأُسُس استِمرارها ودوامها تداخلاً كبيراً، لذا تتطلَّب مواجهتِها اتِّباع استراتِيجيَّة شاملة مُتكاملة ( سياسيَّة وإداريَّة، ومجتمعيَّة، ووقائِيَّة، واقتصاديَّة، ثُمَّ قانُونيَّة عقابيَّة فِي نهايةِ المَطاف)"[1].

ولِلْفَسَاد الإدَاري مَفْهُوم واسع لا يمكن أن يحويه تعريف واحد وهو إن نظرنا له مِن خلال مَفْهُوم واسع وهو: الاخلال بشرف الوظيفة العَامَّة ومهنيتها[2].

وعَرَّفَت مُنَظَّمة الشَّفافِيَّة الدُّوليَّة الفَسَاد الإدَاري بِأَنَّهُ: "كل عمل يسيء استخدام الوظيفة العَامَّة لغايات خاصَّة سواء أكانت ذاتيَّة أم اجتماعيَّة".

مِن المستحيل عزو الفَسَاد إلى عامل معين، أَو حَتَّى مجموعة مِن العَوَامِل، فثمة الكثير مِن العَوَامِل والَّتي ينبغي أخذها فِي الاعتبار، والَّتي يمكن إيجاز أهمها فِي الآتي:

**المطلب الأول: العامل السياسي والاقتصادي**

**المطلب الثاني: العَامِل الثقافي والاجتماعي والأخلاقي**

## المطلب الأول

## العامل السياسي والاقتصادي

**أولاً: العَامِل السّياسِي.**

يقصد بالعَوَامِل السّياسيَّة العَوَامِل الَّتي ترتبط بتشكيل السُّلْطَة السّياسيَّة فِي البلاد وكيفية ممارستها لدورها، أَمَّا أَبْرَز العَوَامِل المُؤَثِّرة فِي واقع الفَسَاد فِي لُبْنَان فهي ثلاثة ولا يختلف الأمر كثيراً فِي العراق: وسنشير للعَوَامِل وفقاً لما يلي:

**أولها** ضعف الإرادة السّياسيَّة لدى الحكومات المتعاقبة لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد منذ تسعينيات القرن الماضي فِي لبنان وفي فترات أكبر في العراق.

**ثاني العَوَامِل**: الطَّائفية السّياسيَّة بما تؤدي لطغيان الاعتبارات الطَّائفيَّة عَلى قرارات إدارة الشَّأن العام والمال العام.

**العَامِل الثَّالث**: عدم اكتمال الإصلاح الانتخابي [3].

أي أنَّ هذا العَامِل يتمثل بعدم كفاءة المؤسَّسات السّياسيَّة أَو ضعفها، بالتَّالي إضفاء نوع مِن عَدم الهيبة عَلى الدَّولَة وأجهزتها، وهذا ما يحدث بغياب فاعلية السُّلْطَة التَّشريعيَّة.

---

(1) سُلَيْمَان عبد المنّعم، **(ظَاهِرَة الفَسَاد دراسة فِي مدى مواءَمة التَّشريعات العربيَّة لأَحكام اِتِفَاقِيّة الأُمَم المُتَّحِدَة لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد)**، برنامج الأُمَم المُتَّحِدَة الإنمائِيّ، 1970، ص17.

(2) حمزة حسن خضر الطائي ومازن ليلو راضي، **(الفَسَاد الإدَاري فِي الوظيفة العَامَّة)**، الطَّبْعَة الأُولَى، عَمَّان، ٢٠١٥ ، ص٢٠.

(3) الجَمهُورِيَّة اللُّبنانية مَجْلِس الوُزَرَاء، الإستراتيجِيَّة الوطنيَّة لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد فِي لُبْنَان، مَرْجِع سَابِق، ص٢٤.

ففي الدّول النَّامية ومنها العراق ولُبْنَان يعد فساد الكثير من القادة السّياسيين مِن أخطر أنواع الفَسَاد الإدَاري، واذا ما كانت القيادة السّياسيَّة فاسدة فإن ذلك الفَسَاد يستشري وينتشر إلى المستويات التَّنفيذيَّة الأُخرى، وبالتَّالي سوف تتمكن السُّلْطَة السّياسيَّة الفاسدة مِن السيطرة عَلى الثَّروات والمُمتلكات العَامَّة وهذا ما يحصل فِي العراق اليوم. وهذا ما سنفصله في الفقرة التالية العامل الاقتصادي.

أَمَّا فِي الدّول المتقدمة فلا يختلف الأمر كثيراً الَّتي تدعي الدّفاع عَن الدّيمقراطيَّة والاعتماد عَلى التَّصويت لاختيار قائدها فيبدأ المرشحون بشراء الأصوات واعطاء وعود كاذبة وبرّاقة للمواطنين ويبدؤوا بعد نجاحهم وفوزهم بالانتخابات باتباع مُخْتَلف السّبل، الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتعويض ما فقدوه مِن مبالغ خلال حملاتهم الانتخابية، وبذلك تصبح المراكز القياديَّة مركزاً لِلْفَسَاد، وهذا هو السَّبب فِي الفضائح الَّتي حدثت وتحدث بين الحين والآخر فِي الولايات المُتَّحِدَة وبريطانيا وايطاليا وغيرها[4].

**ثانياً: العَامِل الإقْتِصَادِي.**

يعتبر العَامِل الإقْتِصَادِي أحد العَوَامِل الرَّئيسيَّة فِي انتشار الفَسَاد الإدَاري وصوره، عَلى سبيل المِثَال الرَّشْوَة، فزيادة أَو ضعف الدَّخل يؤدي لارتكاب الجَرَائِم[5].

ويقصد بالعَوَامِل الاقتصاديَّة العَوَامِل الَّتي ترتبط بإنتاج وتوزيع وتبادل استهلاك السلع والخدمات، وهناك عاملان اقتصاديان يؤثران فِي واقع الفَسَاد فِي لُبْنَان العراق:

1. صعوبة مُمَارسة الأَعمال[6]: فِي العراق على سبيل المثال تنحصر الأعمال بيد أشخاص محدديد لا يتجاوزوا أصابع اليد، ولا يختلف الأمر كثيرا بلبنان لكن العراق تزيد الصعوبات عن لبنان.
2. ضعف التنافسية الاقتصاديَّة.[7] بسبب حصرها بيد فئة محددة وشركات محددة فِي لبنان وأشخاص محددين في العراق.

---

(4) مثلاً (رئيس الوُزَرَاء الإيطالي السابق سلفيو برلسكوني، فاتهم كثيراً بِالفَسَادِ، وأصدرت محكمة إيطالية حكماً، بسجنه، لمدة ثلاث سنوات، بعد إدانته بتهم "فساد سياسي"، بحسب وكالة "أنسا" شبه الرَّسميَّة. تضمنت الاتهامات الموجهة لبرلسكوني تقديم رشوة مَالِيَّة إلى العضو السابق فِي مَجْلِس الشيوخ، سيرجيو دي غريغوريو، فِي عام ٢٠٠٦، لتغيير موقفه السِّياسِي لصالح حزب رئيس الوُزَرَاء السابق.ومهد تخلي دي غريغوريو عَن دعم حكومة يسار الوسط، برئاسة رومانو برودي، الطَّرِيق أمام برلسكوني للفوز برئاسة الحُكُومَة للمرة الثَّالثة فِي عام ٢٠٠٨، للمزيد زيارة الموقع الالكتروني التَّالِي):

/italy-berlusconi-٠٨/٠٧/٢٠١٥https://arabic.cnn.com/world/

sentenced

(5) سمير عالية، **مبادئ علم الاجرام والعقاب والسِّياسَة الجِنَائِيَّة**، مَرْجِع سَابِق، ص١٣٥.

(6) سجل لُبْنَان ٥٤.٣ نقطة عَلى مؤشر سهولة القيام بالأَعمال للبنك الدُّولي لعام ٢٠٢٠ والَّذي يتراوح مِن صفر ل١٠٠ مما وضعه فِي المرتبة ١٤٣ مِن أصل ١٩٠ دولة.

للمزيد مراجعة الموقع الالكتروني التَّالِي:

.pdf٩٧٨١٤٦٤٨١٤٤٠٢/٣٢٤٣٦/١٠٩٨٦https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/

(7) لُبْنَان سجل ٥٦.٣ عَلى مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الإقْتِصَادِي العالمي للعام ٢٠١٩ والَّذي يتراوح مِن صفر ل١٠٠ مما وضعه فِي المرتبة ٨٨ مِن أصل ١٤١ دولة. للمزيد مراجعة التصنيف عَلى الموقع الالكتروني التَّالِي:

.pdf٢٠١٩.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport٣https://www

وهنا لا بد من تذكر ابن خلدون حين قال فِي أن (التجارة من السلطان مُضِرَّة بالرعايا مُفسدة بالجباية")، تحدَّث فيه عن مضار منافسة السُّلْطَة للشعب فِي ميدان الاقتصاد ومزاحمتها المَاليَّة لهم بما لها من مزايا وقوة ليست لهم؛ مما يفسد السوق ويهدر الموارد ويضر بالمجتمع، قائلًا: إن "الرعايا متكافئون فِي اليسار أو متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضًا تنتهي إلى غاية لوجودهم أو تقرب، فإذا رافقهم السلطان فِي ذلك، وما له أعظمُ كثيرًا منهم، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فِي شيء من حاجاته، ثم إذا السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبًا"، أي بوسائل السُّلْطَة العامة لا المنافسة العادلة القائمة على الكفاءة فِي خدمة أغراض العمران ومصالح العباد، ما يزيد فِي رأيه كذلك من الفساد ومِمَّارسات الريع كون "الجاه مفيد للمال"، على حدِّ قوله.[8]

حيث إن انخفاض مستوى الدَّخل لدى المُوَاطِنِين ومن بينهم شريحة المُوَظَّفين فِي مقدمة الأَسْبَاب الاقتصاديَّة لِلْفَسَاد الإدَاري فانخفاض مستوى الدَّخل عَن الوفاء بالمتطلبات الضَّروريَّة للعيش لهم ولأفراد عوائلهم مما يدفع غير المحصنين منهم إلى الانحراف والوقوع فِي منزلقات الفَسَاد كالرَّشْوَة والاختلاس وغيرها[9]. وذلك ينطبق عَلى المُوَظَّفين فِي العراق، فضعف دخل شريحة المُوَظَّفين والتفاوت الكبير بين الدخل وتكاليف المعيشة يُشَكِّل عائقاً كبيراً فِي انتشار الفَسَاد.

ومن المستحيل مقارنة الدخل بالراتب، والسؤال هنا: كيف يمكن لمثل هذا المرتب الزهيد أن يكفِ حاجة المُوَظَّف دون محاولته الرَّشْوَة لسد النقص والفجوة الكبيرة فِي المرتب.

فالكثير مِن المُوَظَّفين الَّذين يرتشون يكونون ضحية الحاجة الماسَّة للمال، فهو مدفوع فِي أغلب الأحيان إلى ارتكاب الجريمة لسد حاجاته الَّتي لا يقدر عليها بسبب غلاء المعيشة، وضعف المُرتب الوَظِيفِي وعدم كفايته لسد الحاجات، فعند حصول المُوَظَّف عَلى مرتب يكفيه لفترة وجيزة لا تتجاوز أيام قليلة، فمن الوارد وقوعه فِي فخ جريمة الرَّشْوَة[10].

فالرَّشْوَة جريمة لا تغتفر، ولا يبررها ضعف المرتب، ولكن يضعف الشَّعور لدى المحاسب والمرتشي بهذا الذَّنب.

فالمرتب الحكومي وعدم كفايته مَع حوافزه وعدم تامين الكثير مِن المعيشة الكريمة وشعور المُوَظَّف بدونية دخله المعاشي، وعَلَى العكس مِن ذلك كما أنه ينتابهم الشَّعور المتناقض بأن الأجهزة البيروقراطية بإداراتها ومراكزها أداة تسلط وليست لخدمة المُجتمع.

إن عدم توزيع الثَّروة فِي المُجتمع بشكل عادل بالإضافة لما لسوء الأوضاع الاقتصاديَّة للعاملين النَّاجِمة عَن عدم العقلانية فِي منح الراتب والأجر مما يؤدي بالتَّالي للتفاوت الطبقي فِي الدّخول[11].

---

8مجدي عبد الهداي، حدود الجباية: تناقضات السياسة المَاليَّة لِلْحُكُومَة المصرية، مقال منشور على الموقع الالكتروني التَّالِي:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4807

(9) فوزي حسين محمد، **الفَسَاد الإدَاري أسبابه، نتائجه، معالجاته مِن كتاب الفَسَاد الإدَاري، أبعاده القَانُونيَّة والسّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة**، وقائع الندوات العلمية الَّتي عقدها قسم الدِّرَاسَات القَانُونيَّة خلال عام ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٣.

(10) فإن عدم وجود ("أنظمة جديدة للحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفيَّة") الَّتي تساعد العاملين عَلى بذل المزيد مِن العطاء أَو التمسك بأخلاقيات الوظيفة ومتطلبات العمل، وتخلق لديهم الولاء لمنظماتهم وتبعدهم عَن مصادر الدَّخل الإضافي غير المشروع لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية المرتفعة عبد الله طلبة، **ظَاهِرَة التسيب فِي إدارات الدّول النَّامية**، مَجَلَّة الفِكر السِّيَاسِي، ع٦، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٩٨.

(11) جاسم محمد الذهبي، **الفَسَاد الإدَاري فِي العراق تكلفته الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة**، مَجَلَّة العُلُوم الاقتصاديَّة والإداريَّة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٥٤.

بالتَّالي تخلق الحاجة لدى المُوَظَّفين العموميين إلى محاولة تعويض النقص أَو الفارق المالي، وهذا يساهم فِي انتشار الفَسَاد بين موظفي الدَّولَة [12].

## المطلب الثاني

## العَامِل الثقافي والاجتماعي والأخلاقي

### أولاً: العَامِل الثقافي.

ان الفَسَاد فِي حال انتشاره يكون مِن الصَّعب اصلاحه؛ لذلك، أصبح سلوكًا مستقرًا ومعروفًا فِي الحُكُومَة والعمل العام والقطاع الخاص. فهو لا يقف عند حد الدَّائرة والمؤسَّسة الحُكوميَّة الواحدة بل سوف ينتشر بين جميع الجِهات الحُكوميَّة مما يعرض النِّظَام الاجتماعي للخطر والضَّرر [13].

يرتبطُ بتصوّر بعض المُوَاطِنِين والمُوَظَّفين بغياب الضَّوابط وقلّة فاعليَّة القَوَانين الرَّادعة لِلْفَسَاد، وقلَّة الوازع الوطنيّ لدى البعض، وذلك ما يلتمس مِن نص المَادَّة (13) مِن اِتِفَاقِيّة الأُمَم المُتَّحِدَة لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد الَّتي نَصَّت عَلى مُشاركة المُجتمع وجاء بفقرتها الأُولَى:

( تتخذ كل دولة طرف تدابير مُناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقاً للمبادئ الأساسيَّة لقانُونها الدَّاخِلِي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إِلى القِطَّاع العام، مثل المُجتمع الأهلي والمُنَظَّمَات غير الحُكوميَّة ومنظمات المُجتمع المَحلّي عَلى المُشاركَة النشطة فِي منع الفَسَاد ومحاربته ولإذكاء وعي النَّاس فيما يتعلق بوجود الفَسَاد وأسبابه وجسامته وما يمثله مِن خطر وينبغي تدعيم هذه المُشاركَة بتدابي ) مثل:

أ. تَعْزِيز الشَّفافِيَّة فِي عمليات اتخاذ القَرار وتشجيع اسهام النَّاس فيها.
ب. ضمان تيسير حصول النَّاس عَلى المعلومات.
ج. القيام بأنشطة إعلامية تسهم فِي عدم التسامح مَع الفَسَاد، وكذلك برامج توعية عامَّة تشمل المناهج الدراسية والجامعية.
د. احترام وتعزيز وحماية حُريَّة التِماس المعلومات المتعلقة بِالفَسَادِ وتلقيها ونشرها وتعميمها. ويجوز إخضاع تلك الحُرّيَّة لقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود عَلى ما ينص عليه القَانُون وما هو ضروري:
- لمراعاة حُقُوق الآخرين وسمعتهم.
- لحماية ( الأمن الوطني ) أَو ( النِّظَام العام ) أَو ( لصون صحة النَّاس ) أَو أخلاقهم.

2. عَلى كل دولة طرف أن تتخذ التَّدابير المُناسبة لضمان تعريف النَّاس بهيئات مُكَافَحة الفَسَاد ذات الصِّلَة المشار إليها فِي هذه الاِتِفَاقِيَّة، وأن توفر لهم، حسب الاقتضاء سُبُل الاتصال بتلك الهيئات لكي يبلغوها، بما فِي ذلك دون بيان هويتهم، عَن أي حوادث قد يرى أنها تشكل فعلاً مُجَرَّمَاً وفقاً لهذه الاِتِفَاقِيَّة.

وحيثُ أنَّ ( الفَسَاد يغطّيّ رقعة القصور الثَّقافيّ ) الَّذي لم يفلتْ مِنْهُ المُوَظَّف العموميّ ولا المواطن صاحب الخدمة عَلى حدٍ سواء، ( وهو قصور ثَقافيّ لم يستوعب بالقدر الكافيّ حَتَّى اليَوم فكرة أَنَّ الدَّولَة ملتزمة بأَن تُؤَدِّيّ للفرد مِن خلال مرافقها العَامَّة خدماته عَلى النَّحوِ المطْلوب، وَفِي وقتٍ معقول، دون أَي مقابل غير ما يدفعه الفرد مِن ضرائِب أَو رسوم )[14].

### ثانياً: العَامِل الاجتماعي والأخلاقي.

---

(12) فاديا قاسم بيضون، **الفَسَاد أبرز الجَرَائِم الآثار وَسُبُل المعالجة**، مَنْشُورَات الحَلَبِي الحُقُوقِيَّة، بَيْرُوت، ٢٠١٣، ص٣٤٦.

(13) عبد المنعم الحسيني، **الآثار السلبية لِلْفَسَاد عَلى التَّنمِيَة**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٧.

[14] محمَّد حسن، **شبكة سرّيَّة تُدير فساداً منظّماً بالمؤسَّسات**، مقال منشور عَلى المَوْقع الإلكتْرونيّ التَّالِي:

http://www.masralarabia.com

يقول الشاعر أَحمَد شوقي: "إنما الأُمَم الأخلاق ما بقيت... فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا"، فالعاملين الاجتماعي والأخلاقي يلعبان دوراً كبيراً فِي الفَسَاد، ويعتبر ذلك استناداً لوجهة نظر البعض نتيجة القيم والتقاليد والعادات الاجتماعيَّة الموروثة واستبدالها بِأُطر هشَّة بعيدة عَن القيم المعتمدة فِي المُجتمع [15].

يقصد بالعَوَامِل الاجتماعيَّة العَوَامِل الَّتي تتعلق بعلاقات المواطنات والمواطنين ببعضهم البعض وبالدَّولَة، وما يحكم تلك العلاقة مِن قيم وما ينبثق عنها مِن سلوكيات، وهناك عاملان اجتماعيان رئيسيان يؤثران فِي واقع الفَسَاد فِي لُبْنَان مَع عدم جواز التعميم بطبيعة الحال، أَوَّل تلك العَوَامِل تغليب المصالح الشَّخصيَّة عَلى أي اعتبار آخر، والثَّاني طغيان الانتماءات الفئوية [16].

فالأجهزة الإداريَّة لا تعمل فِي فراغ وانما تعمل فِي بيئة تؤثر وتتأثر بها، فالبيئة الخارجيَّة المحيطة بالأجهزة الإداريَّة مثلاً تؤثر فِي سلوك العاملين، فالعادات الموروثة والعلاقات السلبية تفرض نفسها مِن خلال التعامل اليَومي للمراجعين فِي تعاملهم مَع الاجهزة الإداريَّة والعاملين فيها، أليست الانتماءات القبلية تؤثر عَلى ذلك، كما تلعب العادات الاجتماعيَّة دوراً بارزاً فِي ذلك.

ان الجهل بالحقوق الفردية، وآثار ونتائج الحرب والتَّدخّل الخارجي والبنية الطَّائفيَّة والعشائرية والمحسوبية والقلق الناتج عَن عدم الاستقرار والفقر وانخفاض مستويات التعليم كلها أسباب لها الدور الكبير فِي انتشار ظَاهِرَة الفَسَاد الإدَاري [17].

ولو أتينا لمثال شعبوي، قديماً كان المرتشي يخشى أن يذكر ذلك وكأنه يصبح عبرة فِي بعض الأحيان، وتغيرت هذه المفاهيم حالياً.

ويلعب سوء التنشئة الاجتماعيَّة للموظفين أَو المسؤولين الإداريين، وفساد أخلاقه وقيمه الاجتماعيَّة، والأخطاء الَّتي يرتكبها كبار المسؤولين الإداريين فِي تعيينهم أَو تعيينهم، دوراً فِي ذلك [18].

مَجْلِس الوُزَرَاء اللُّبناني أثناء اقراره الإستراتيجيَّة الوطنيَّة لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد ٢٠٢٠-٢٠٢٥، أقر فِي النَّتَائِج المستهدفة وَفِي المحصلة السادسة، المُجتمع ممكن للمشاركة فِي نشر وترسيخ ثقافة النَّزَاهَة، وأكدت المحصلة عَلى العمل عَلى ستة مخرجات رئيسية:

المخرج ١/٦ : المواطنون أكثر وعياً بآثار الفَسَاد عَلى حياتهم ودورهم فِي مواجهته.

المخرج ٢/٦ الأجيال الصاعدة أكثر استعدادً للإسهام فِي ثقافة النَّزَاهَة.

المخرج ٣/٦ الجمعيات والنقابات والمؤسَّسات الدينية وهيئات المُجتمع المدني أكثر قدرة عَلى المُسَاءَلَة الاجتماعيَّة وتعزيز ثقافة النَّزَاهَة. المخرج ٤/٦ الصحفيون والإعلاميون أكثر قدرة عَلى تسليط الضوء عَلى حالات الفَسَاد وجهود الإصلاح المبذولة لمواجهته. المخرج ٥/٦ مؤشر وطني لقياس النَّزَاهَة وَالْفَسَاد قائم ونتائجه.

## المبحث الثَّاني

## الآثار النَّاجِمة عَن جرائم الفَسَاد الإدَاري

---

(15) جاسم محمد الذهبي، مَرْجِع سَابِق، ص٢٥٣.

(16)الجَمهُورِيَّة اللُّبنانية مَجْلِس الوُزَرَاء، **الإستراتيجيَّة الوطنيَّة لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد**، مَرْجِع سَابِق، ص٢٧.

(17) وليد إبراهيم الدسوقي، ( **مُكَافَحة الفَسَاد فِي ضوء القَانُون والاتفاقيات الإقليميَّة والدُّوليَّة** )، الطَّبْعَة الأُولَى، الشركة العربيَّة المُتَّحِدَة للتسويق والتوريدات، القَاهِرة، ٢٠٠٦، ص٣٠.

(18) حمزة حسن خضر الطائي ومازن ليلو راضي، **الفَسَاد الإدَاري فِي الوظيفة العَامَّة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عَمَّان، ٢٠١٥، ص٣٥.

تَتَعَدَّد أَسباب الفَسَاد فِي المُجتمع، فعَلَى الرّغم مِن شِبه الإجماع عَلى أنَّ هَذِهِ الظَّاهِرة هِي حَرَكة مِنْ أَجْلِ المَصْلَحة الذَّاتيَّة، وهُنَاك أسباب عديدة لهذه الظَّاهِرة، إلَّا أنَّها تُشكل ما يُسمى بِنِظَام الفَسَاد ككُل، ولكن يجب أن تكون كذلك. وهذه الأَسْبَاب، حَتَّى لو كانت موجودة فِي جميع المُجتمعات بطريقة أَو بأُخرى، فإن أهميتها تختلف مِن مُجتمع إلى آخر. حيث أنَّهَ قد يكون لأحد الأَسْبَاب مَكَانة أساسيَّة فِي انتشار الفَسَاد، بينما هو فِي مجتمع آخر عَديم الأَهمِيَّة [19]. فالفَسَاد قديم قدم المُجتمعات، وتعد جرائم الفَسَاد الإدَاري مِن أَخطر الأمراض الَّتي تُصيب المُجتمعات وتَنْخُر فِي عَمُودِها الفِقَري وتعدّ ظَاهِرَة بالغة التَّشابك والتَّعقيد ومُتَعَدّدة المُستَوَيَات [20].

**المطلب الأول: الاثار السياسية والاقتصادية**

**المطلب الثاني: الآثار الاجتماعيَّة والأخلاقيَّة**

## المطلب الأول

## الاثار السياسية والاقتصادية

مَعْلُوم أنَّه لِلْفَسَاد الإدَاري آثار عدة، لذا سَنُوجِز بعضها وفقاً لكل مما يلي:

**أولاً: الآثار السّياسيَّة.**

إنّ آثار الفَسَاد مِن النَّاحية السّياسيَّة تكون ملازمة دائماً لما يعرف بِالفَسَادِ السِّياسِي المُتَمَثِّل بفقدان المُشاركَة الشَّعبيَّة، والحكم البعيد عَن الدّيمقراطيَّة، وَسِيطرة نظام حكم الدَّولَة عَلى الاقتصاد، وفساد الهيئات التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة، وعَلَى الرّغم مِن وجود فارق بين الدّول والمُجتمعات الَّتي تنتهج النِّظَام الدكتاتوري وبين الدّول والمُجتمعات الَّتي تنتهج النِّظَام الديمقراطي إلا أن عَوَامِل انتشار الفَسَاد مشتركة فِي كلا النِّظامين متمثلة بأساليب حوكمة الفَسَاد، لا يمكن أن تمثل جميع الأَفراد فِي المُجتمع ولا تخضع له لِلرَّقابة الحقيقيَّة والشفافة والمُسَاءَلَة الفاعلة.

لذلك فإن أي اصلاح سياسي لابد أن يبدأ بمُكَافَحة الفَسَاد ووضع السِّيَاسَات الَّلازِمَة لمكافحته[21]. فالفساد ملازم للحياة السّياسيَّة ومرتبط به، ترابط متفاوت الدَّرجات[22].

وسنشير لما يلي:

للفساد المالي والإداري آثار سلبيَّة عَلى النِّظَام السِّيَاسِي، سواء مِن حيث سمعته أَو استقراره أَو شرعيته، حيث يؤثر فِي القُدْرَة عَلى احترام حقوق المُوَاطِنين وعلى مدى تمتع النِّظَام السِّيَاسِي بالديمقراطية، كما أنه يؤدي إلى اتخاذ قرارات بناءً عَلى المصلحة الشَّخصيَّة وبغض النظر عن المصلحة العَامَّة، وهذا يؤدي إلى تضارب المصالح بين المجموعات المُخْتَلِفَة، مما يؤدي إلى خلق جو مِن التفاوت السِّيَاسِي نتيجة شراء الولاءات السّياسيَّة، وسنستعرض هذه الآثار وفقا للآتي:

**عدم الاستقرار السِّيَاسِي:**

يعتبر ( الاستقرار السِّيَاسِي ) أحد القضايا الَّتي استحوذت عَلى تفكير العديد مِن الفقهاء القَانُونيين، ويعد هذا المفهوم مِن أكثر المفاهيم السّياسيَّة تعقيداً و غُموضاً، وهو مفهوم معياري فما قد يَتَسَبّب فِي استقرار دولة ما قد يَتَسَبّب فِي الوقت ذاته فِي عدم استقرار دولة أُخرى.

تكمن أهمية مفهوم الاستقرار السِّيَاسِي فِي أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النِّظَام السِّيَاسِي القائم فِي أي دولة مِن دول العالم، فإن العَامِل المشترك دائماً هو هدف النِّظَام الحاكم فِي أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع

---

(19) المصدر اعلاه ذاته ، ٢٠١٥، ص٩٥.

(20) حسين علي الأعرجي، **ثقافة النَّزَاهَة فِي نهج البلاغة**، الطَّبْعَة الأُولَى، دار الحجة البيضاء للطباعة والنَّشر والتوزيع، بَيْرُوت، ٢٠١١، ص٩.

(21) أمير فرج يوسف، **مُكَافَحة الفَسَاد الإدَاري والوظيفي وعلاقته بالجريمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٤.

(22) انطوان مسرة، **دَور مؤسسات المُجتمع المدني فِي مُكَافَحة الفَسَاد**، مرجع سابق، ص١٢٦.

الاستمرار، إنه يفيد السكون والثبات، والقرار صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أَو الوضعية عَلى حالها، أي عَلى ما هي عليه، بمعنى وجود حالة مِن التَّوازن المستمر .

و هو لا يعني تجميد الأوضاع القائمة، والحفاظ عَلى بقائها وسكونها، بل يعني إيجاد جو مناسب للتَّداول عَلى السُّلْطَة بين مختلف القوى السّياسيَّة، وخلق جو مِن حرية العمل السِّياسِي و نشاط وحركية الأحزاب السّياسيَّة كما يقصد بهَ أَيْضَاً مدى قدرة النِّظَام السِّياسِي عَلى تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصِّراعات الَّتي تبرز داخل المُجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه. وهو ليس وليد القوة العسكرية والأمنية بل هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية .

لكن كل ذلك يتأثر بِالفَسَادِ فعندما ينتشر الفَسَاد فِي الدّول النَّامية والتي تُعْتَبَر العراق ولُبْنَان منها، وهم عَلى الغالب مرتبطين بمعاهدات وقروض أجنبية، وهم ملزمون بشروط عقابية إن انتهكوها، وهذا له عواقب وخيمة، منها فقدان السيادة، مِن خلال سيطرة وتدخل المؤسسات أَو الدّول المقرضة بسيادة هذه الدّول، فالفساد يقلل مِن الأَمْوَال ويصرفها بغير مكانها مما يرتب بعد ذلك عَلى الدّول الإقتراض، كما هو الحال فِي لُبْنَان والعراق، وبالتالي مَع انتشار هذا الفَسَاد سيترتب عَلى ذلك إنفاق حَتَّى القروض عَلى مشاريع ليس لها علاقة بالتَّطوُّروالتنمية أَو قد يتم إيداعها فِي حسابات خاصَّة تعود لأعضاء النخب السّياسيَّة[23]، كل ذلك سيؤدي لزعزة الاستقرار والطمأنينة مِن قبل المُوَاطِنِين بحكوماتهم ومسؤوليهم.

**التأثير عَلى صانع القرار السِّياسِي:**

تُعْتَبَر عملية صنع القرار السِّياسِي محل اهتمام علمي فِي الدِّرَاسَات السّياسيَّة بمجالاتها المُخْتَلِفَة وفروعها المتباينة. ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السِّياسِي قاصراً عَلى القرارات الدَّاخليَّة فى الدَّولَة بل امتد إلى القرارات التى تتخذها الدَّولَة عَلى المجال الخارجي، كما أن دراسة عملية صنع القرار السِّياسِي يعد مدخلاً هاماً فى الحُكم عَلى مدى ديمقراطية النّظم السّياسيَّة فى الدَّولَة مِن كونها نظم ديمقراطية أم لا .

يمكن تعريف عملية صنع القرار، بأنها مجموعة القواعد والخطوات الَّتي يتبعها المشاركون فِي عملية اتخاذ القرار مِنْ أَجْلِ اختيار معين بغية التَّصدي لمشكلة ما، وهي الأسس الرسمية وغير الرسمية الَّتي يتم بواسطتها تقييم الاختيارات المتاحة والعمل عَلى إحداث توافق فيما بينها، ويعد العالم ريتشارد سنايدر أَوَّل مِن تحدث عن تحليل صناعة القرار السِّياسِي.[24]

يؤدي الفَسَاد إلى غياب العقلانية عند المسؤولين الحكوميين الفاسدين فِي اتخاذ القرارات السّياسيَّة الَّتي تؤثر عَلى مصير الأمة، وسبب ذلك تمركز السُّلْطَة فِي رأس جهاز الدَّولَة وغياب سيادة القَانُون، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات سياسيَّة خطيرة مِن قبل المسؤولين دون استشارة أَو الاستفادة مِن هيئات ومراكز بحثية يمكنها تقديم معلومات مفصلة عن الواقع الَّذي تواجهه الدَّولَة فِي مجال معين، وعن بدائل اتخاذ القرار، وعن تكلفة كل منها ونتائج أي منها، والتي قد تكلف الدَّولَة سمعة سيئة أَو عقوبات دولية، أَو دفع تعويض مادي يكون الشعب بأشد الحاجة إليه.[25]

**زعزعة واضعاف المناخ الديمقراطي فِي الدَّولَة:**

عندما ينتشر الفَسَاد فِي أي بلد يؤدي إلى تشويه وإضعاف المناخ الديمقراطي فِي المجتمع، حَتَّى لو لم يتم القَضَاء عليه بالكامل بسبب استبداد الحاكم وما يملكه مِن سلطة مطلقة، واستخدام ريع الفَسَاد لشراء أصوات للنجاح فِي عضوية البرلمان مِنْ أَجْلِ الحصول عَلى الحصانة السّياسيَّة والاستمرار فِي مُمَارسة الأَعمال والتصرفات غير القَانُونية، كما قد تلجأ الأحزاب الفاسدة مِنْ أَجْلِ تمويل حملاتها الانتخابية إلى الاعتماد عَلى عائدات جرائم الفَسَاد المتعددة وقبول تبرعات كبار تجار الفَسَاد، فتصبح الديمقراطية عملية شكلية مفرغة مِن محتواها، ولا يتغلغل الفَسَاد فِي الحكومة أَو

---

[23] ابتهال محمد رضا داود، ( **الفَسَاد الإِدَاري وآثاره السّياسيَّة والاقتصادية– مَع إشارة خاصَّة إلى تجربة العراق فِي الفَسَاد** )، دراسات دولية، العراق، العدد الثامن والاربعون، ٢٠١١، ص 71.

[24] أميرة مصطفى، **اقتراب صنع القرار فِي السياسة الخارجية**، مقال منشور عَلى الموقع الالكتروني التَّالِي:
https://www.democraticac.de/?p=61480

[25] مصطفى كامل السيد، ( **الفَسَاد والحكم الصالح فِي البلاد العربية** )، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الَّتي نظمها مركز دراسات الوحدة بالتعاون مَع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص287.

البرلمان فقط، وإنما يمتد إلى مؤسسات المجتمع المدني، والنقابات العمالية والمهنية، وحتى الأجهزة القضائيَّة والأمنية.[26]

**ثانياً: الآثار الاقتصاديَّة.**

تظهر آثار أَو انعكاسات الفَسَاد المالي بشكل عام عَلى القُدْرَة التنافسية للاقتصاد وعلى مؤشرات التنمية، حيث هناك علاقة عكسية بين انتشار سلوك الفَسَاد وقدرة الاقتصاد عَلى المنافسة خارجياً، وَفِي هذا الصدد سيكون التركيز عَلى تأثير الفَسَاد المالي والإداري عَلى أهم المتغيرات الاقتصادية:

**1- أثر الفَسَاد عَلى النمو الإقْتِصَادِي:** يضعف الفَسَاد ويعيق النمو الإقْتِصَادِي بطرق مختلفة. ويقلل فرص الاستثمار الأجنبي والمحلي مِن خلال زيادة فرص البحث عن منافع اقتصادية دون الاكتراث بمصلحة المجتمع، كما أنه يخلق جواً مِن عدم الثِّقة ويقلل مِن حوافز الاستثمار، لأنه يؤدي إلى انخفاض الرّبح، لأن مدفوعات الفَسَاد الكبيرة تشكل ثقلاً كبيراً عَلى المشروع وتزيد مِن تكلفته، فالبعض يعتبرها ضريبة ضارة بالاستثمار[27]. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الفَسَاد إلى تدهور جودة البنية التحتية، لأن جزءاً مِن الموارد الَّتي كان ينبغي توجيهها إلى المشاريع العَامَّة لإنشاء بنية تحتية تدعم الإنتاج، يتم توجيهها مِن خلال علاقات الفَسَاد إلى الاستهلال الخاص لأصحاب القرار فِي الجهات الحكومية الَّتي تقوم بتلك المسؤوليات[28].

**2- أثر الفَسَاد عَلى الإيرادات العَامَّة:** يقلل الفَسَاد مِن الإيرادات العَامَّة، وبشكل خاص الضَّرائِب والرُّسوم الجُمْرُكيَّة، عندما يكون هناك فساد فِي قطاع الضَّرائِب، فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضَريبيَّة تظهر قاعدة ضَريبيَّة غير حقيقية لهؤلاء الأفراد، وبهذه الطريقة يمكن أن يظهروا بشكل خاطئ قدرة أقل مقارنة بقدراتهم الحقيقية، فِي حين أن المُمولين الصَّادقين لا يمكنهم تقليل هذه القُدْرَة بنفس الطَّريقة، فإذا تم معاملة الاثنان (أي أولئك الَّذين يقدمون إقرارات حقيقية ذات قدرة حقيقية عَلى الدَّفع، وأولئك الَّذين يقدمون تصريحات كاذبة لا تعكس قدرتهم الحقيقية عَلى الدّفع) بنفس المعاملة الضَّريبيَّة، فهذا يعني أن الفَسَاد ينتهك مَبْدَأ العدالة الأفقية، والتي تقوم عَلى معاملة ضَريبيَّة متكافئة للأفراد الَّذين يتساوون فِي القُدْرَة عَلى الدفع[29]، وكذلك تؤدي الممارسات الفاسدة فِي قطاع الضَّرائِب أَيْضَاً إلى خسارة الحكومة لمداخيل كبيرة مِن الإيرادات المَاليَّة العائدة لخزينة الدَّوْلَة، بسبب الرشاوى الَّتي يتلقاها مسؤولوا الدَّوْلَة لغض النَّظر عن جزء مِن الواردات أَو الانتاج أَو الدَّخل فِي تقديرهم للضَّرائب الَّتي تستحق عَلى هذه الأنشطة الاقتصاديَّة، مما يسبب ضياع موارد الدَّوْلَة وازدياد تراكم الدَّين العام واستمرار العجز فِي الميزانية العَامَّة[30].

بالتالي، يحد التَّهرب الضَّريبي بشكل كبير مِن قدرة الدَّوْلَة عَلى وتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام وتعبئة الموارد، مما يضعف جودة الخدمات العَامَّة المقدمة، ويقلل مِن فرص الاستثمار فِي المرافق الضَّروريَّة وَفِي البنية التَّحتية، ويمنع السياسات الحكومية الَّتي تحفز النمو الإقْتِصَادِي وتحقق التَّنمية، بسبب نقص الموارد الَّذي يؤدي بدوره إلى عجز فِي الميزانيَّة، مما يجبر الدَّوْلَة إلى زيادة العبء الضَّريبي عَلى المُوَظَّفين وأصحاب الأجور وغيرهم ممن يتم خصم ضرائب الدخل مِن المصدر، وليس لديهم وسيلة للتهرب مِن دفع الضريبة أَو تخفيضها. وهذا يمنع مِن إقامة نظام ضريبي عادل يوزع أعباء الإنفاق العام بشكل متناسب ومتوازن مَع القُدْرَة عَلى الاسهام بين المُوَاطِنِين. ونتيجة

---

[26] حمدي عبد العظيم، ( **عولمة الفَسَاد وفساد العولمة** )، مرجع سابق، ص 81-82.

[27] عبد الله بلوناس، ( **رؤية اقتصادية للفساد- أسبابه نتائجه وطرق معالجته، النَّزَاهَة والشَّفافِيَّة والإدارة** )، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدّول العربية، القاهرة، 2006، ص 293.

[28] زياد عربية بن علي، ( **الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد فِي الدّول النَّامية** )، مجلة الامن والقَانُون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد 1، دبي، 2002، ص 275.

[29] محمد مزوالي، **(مُكَافَحة الفَسَاد فِي القَانُون الجزائري وأساليب معالجته)**، الملتقى الوطني الأوّل حول الآليات القَانُونية لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 02/ 03 ديسمبر، الجزائر، 2008، ص 15.

[30] سيد شوربجي عبد المولى، ( **مواجهة الجَرَائِم الاقتصادية فِي الدّول العربية)** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 104.

لذلك، تصبح الضريبة غير شرعية فِي غياب هذه العدالة، وَفِي ظل شعور فئات واسعة مِن المجتمع بالظلم الاجتماعي والتمييز أمام الواجبات[31].

**3- أثر الفَسَاد عَلى الانفاق الحكومي:** للفساد المالي والإداري انعكاسات عَلى تخصيص النفقات العَامَّة، مما يؤدي إلى تحقيق أقل فائدة ممكنة مِن هذا الإنفاق وليس أقصى فائدة ممكنة مِنْهُ، وعليه فإن انتشار الفَسَاد وشيوعه فِي المجتمع يؤدي إلى سوء تخصيص موارد هذا المجتمع بشكل عام، لأنه سيتجه نحو النَّفقات الَّتي ليس لها أولوية الإنفاق العام مِن وجهة نظر المجتمع، وبعد ذلك ستتمتع الأنشطة النَّمطية مثل الرّياضة والأندية بإنفاق سخي، وَفِي المقابل سيتم التغاضي عن العديد مِن الأنشطة والقطاعات الاقتصاديَّة المُهمة، أَو يكون الإنفاق عليها غير كافٍ، كالإنفاق عَلى تحسين مستوى المَناطق النَّائِية، أَو الإنفاق عَلى القِطَّاع الصِّنَاعي والزراعي، بالإضافة إلى ذلك، سيتم ترسية تنفيذ المشاريع العَامَّة والمناقصات عَلى بعض الشركات المملوكة لأشخاص ذوي نفوذ ومكانة فِي المجتمع[32].

**4- أثر الفَسَاد عَلى الإستثمار الأجنبي:** إن للفساد تأثيراً عَلى حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، يتجنب المستثمر الأجنبي الاستثمار فِي البيئة الَّتي ينتشر فيها الفَسَاد، لأنه مجبر عَلى دفع رشاوى مادية وعينية، والتي تمثل بِالنِّسْبَةِ للمستثمرين ضرائب تزيد مِن تكاليف مُمَارسة الأعمال التجارية، فيتجنبون الاستثمار فِي مثل هذه البيئة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض الطَّلَب الكلي، الَّذي بدوره يخفض معدلات النمو الإقْتِصَادِي فِي الدَّوْلَة[33].

أي يؤدي الفَسَاد الإدَاري إلى عدم العدالة وعدم المَشْرُوعيَّة فِي توزيع الدّخول عَلى الأفراد بسبب تركيز الثَّروة فِي أيدي طبقة معينة فِي المُجتمع تجيد أكثر مِن غيرها استعمال الطُّرق غير المَشروعة للحصول عَلى أكبر قدر ممكن مِن المنافع مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل مُتزايد وزيادة التَّباين بين طبقات المُجتمع وخلق فوارق كبيرة فِي مستويات دخول الأفراد مما يؤدي إلى تحويل المُجتمع لطبقتين:

- **فقيرة كادحة**: غالبيتها تعيش تحت خط الفقر.(زادت فِي الآونة الأخيرة فِي لُبْنَان والعراق)
- **متوسطة**: ستتحول الطَّبَقَة الوسطى فِي المُجتمع، بسبب الخسائر الاقتصاديَّة النَّاجِمة عَن الفَسَاد المالي والإداري الاجتماعي، إلى طبقة فقيرة، أَو تتحول إلى طبقة غنية مِن خلال الفَسَاد لتحقيق مكاسب شخصية، وسوف تنخفض تدريجياً[34].
- **ثرية ثراءً فاحشاً**: وهي الطَّبَقَة المنتفعة مِن الفَسَاد المالي والإداري.

إنَّ الفَسَاد الإدَاري له أثره عندما تسعى البُلدان النَّامية إلى جذب الاستثمار، فإنَّ ذلك يؤثر بشكل مباشر عَلى كمية ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، للإفادة مِن مزايا الاستثمار العديدة الَّتي مِن أبرزها نقل المهارات والخبرات والتّكنولوجيا والأساليب التَّنموية المُتطورة، فقد أثبتت الدِّرَاسَات إلى أنَّ الفَسَاد يؤدي إلى إضعاف نسبة دخول الاستثمار الاجنبي للبلد مما ينعكس عَلى تراجع وتدني معدلات ومؤشرات التَّنمِيَة الاقتصاديَّة، حيث إن إساءة استخدام الرَّشْوَة يحد مِن الموارد المُستَخْدَمَة للاستثمار، وبالتَّالي يضعف مستوى جودة البنية التَّحتية العَامَّة [35].

وممكن إبراز بعضها لأنه مِن الصَّعب احصائهم[36]:

---

[31] خالد الخطيب، **التهرب الضريبي**، مجلة جامعة دمشق، سُورِيَّة، المجلد 16، العدد 2، 2000، ص 171.

[32] محمد خالد المهايني، **الفساد الإداري والمالي مظاهره أسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته**، رماح للبحوث والدِّرَاسَات، الأردن، العدد 4، 2008، ص 30.

[33] عصام عبد الفتاح مطر، ( **الفساد الإداري ماهيته أسبابه مظاهره** )، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2011، ص339.

(34) جاسم محمد الذهبي، ( **الفَسَاد الإدَاري فِي العراق تكلفته الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة** )، مرجع سابق، ص٢٣٠-٢٣١.

(35) منعم عبد القادر وعبير نجم الخالدي، **محاربة الفَسَاد الإدَاري والاجتماعي واجب وطني**، بحث منشور فِي وقائع وبحوث المؤتمر السنوي لهيأة النَّزَاهَة العراقية، ٢٠٠٨، ص١٧٣.

(36) جاسم محمد الذهبي، مرجع سابق، ص٨٩.

- اضعاف النّمو الإقْتِصَادِي.
- تقليل الأَعمال الصّغيرة والمتوسطة تدريجياً بسبب غياب المُنافسة الشَّريفة وهيمنة أشخاص وقطاعات محددة[37].
- تقليل إيرادات الدَّولَة ككل وانعكاسها عَلى الكثير مِن أبناء المُجتمع.
- زيادة الفقر والتَّخلف الإقْتِصَادِي.

**ثالثاً: الآثار الاجتماعيَّة والأخلاقيَّة.**

لا يمكننا النَّظر إلى الفَسَاد عَلى أنَّهُ قضية ذات أبعاد اقتصاديَّة سلبيَّة فقط، ولكن يجب أن ننظر إلى الجانب الاجتماعي، علاوة عَلى ذلك، يجب أن تنعكس الآثار الاقتصاديَّة سلباً عَلى الواقع الاجتماعي، بسبب التَّرابط الوثيق بين الجانبين، بالإضافة إلى تأثير الفَسَاد فِي القَضَاء عَلى سيادة وهيبة القَانُون، فإنه يؤدي إلى انهيار شديد فِي البيئة الثقافية والاجتماعية، ويؤثر عَلى طرق التعامل والحياة بشكل يزعزع النَّسيج الأخلاقي لمجتمع تسوده المظالم وتغيب السّلوكيات الصَّحيحة، والتَّفاوت الكبير فِي توزيع المداخيل والَّذي ينتج عنه تفاوت طبقي كبير يؤدي إلى خلل فِي البنية الاجتماعيَّة. ولعل أهم الانعكاسات الاجتماعية الَّتي نتجت عن قضايا الفَسَاد المالي والإداري تتلخص فيما يلي:

**1- انهيار القيم والمبادئ الاجتماعية:**

مِن النَّتَائِج السيئة للفساد أنه يؤدي إلى التَّخلي عن المبادئ والقيم والأخلاق الحميدة لتحقيق مكاسب مادية بطريقة غير مشروعة، وبالتالي الاستفادة مِن الحكمة والمهارات لتنشيط الفَسَاد، ولا يتوقف ذلك عند هذا الحَد. عَلى العكس مِن ذلك ستنمو الأجيال القادمة عَلى هذه المبادئ والقيم السيئة وتصبح عرفاً. [38]

وأكثر ما يهدد مجتمعنا العراقي ذلك، فالقيم والمبادئ مهددة بالانهيار لكثرة الفساد وقلة محاربيه.

**2- ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة:**

فمن نتائج الفَسَاد الإدَاري انخفاض مستوى الوظائف فِي القطاعين العام والخاص، لأن المؤسسات تفقد فرصتها فِي النمو والتوسع وتنتج نوعاً مِن الوظائف الرديئة فِي الأنظمة الفاسدة، وذلك لأن مسؤولي الحكومة ينفقون الموارد عَلى الرشاوى بدلاً مِن الاهتمام بتقديم الخدمات وتوفيرها للمواطنين[39]. وهذا ما نلاحظه في لبنان والعراق وهنا نؤكد على أن كرامة الموظف والمواطن هي كرامة الدولة ومن يمثلها.

**3- التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي:**

إن انتشار الفَسَاد الإدَاري يخلق طبقة اجتماعية جديدة، إذ تصعد طبقة جديدة إلى أعلى الهرم الاجتماعي نتيجة ما جنته مِن دخول غير مشروعة، فِي حين نجد فِي الجانب الآخر فئة فقيرة مسحوقة فِي أسفل السلم الاجتماعي يتم استغلالها

---

(37) حيثُ تتمثَّل أَوْجه الفَسَاد فِي تصميم المواصفات لصالح مقدِّمٍ للعطاءَاتِ بعينه، أَو حجب المعلوْمات الخاصَّة بالعقد، أَو اتِّباع أَساليب للتّعاقد لا تُحقِّق المُنافسة بينَّ المرشَّحين للتّعاقد، وذلك بحجة وُجود ظروف اضطرت بالإدارة للُّجوءِ لهذه الأَساليب، أَو تسريب معلوْمات عَن عروض المتعاقِدين المحتمليّن، أَو استِبعاد أَحد مقدميّ العطاءَات بوضع شروط تعجيزيَّة، أَو بغية إفادة مقدِّم عطاءَات آخر قدَّم للموظّفين امتيازات معيَّنة، فالشَّفافِيَّة تقتضيّ توافر المعلوْمات حوْل شروط وظروْف المتقدِّم للتّعاقد مَع الإدارة، وأَسباب الفوز أَو الخسارة، فمبدأ الشَّفافِيَّة فِي الإجراءَاتِ يحقِّق المُساواة بينَّ المرشَّحين للتّعاقد مَع الإدارة فهو يوفِّر تكافؤ الفرص بينهم، وذلك مِن خلال معاملتهم عَلى قدم المُساواة هشام عبد السَّيد الصافي محمَّد، **النِّظَام القَانُونيّ لتعاقد الإدارة إلكترونيّاً**، دراسة مقارنة، أُطْروحة دكتوراه مقدّمة إلى كلِّيَّة الحقوق، جامعة القَاهِرة، مصر، 2014، ص81.

(38) أحمد أبو دية، ( **الفَسَاد سبله وآليات مكافحته** )، منشورات الائتلاف مِنْ أَجْلِ النَّزَاهَة والمُسَاءَلَة، القدس، 2004، ص 6.

(39) محمد إبراهيم الزبيدي، **الفَسَاد الإدَاري واستراتيجية المُكَافَحة الإعلامية**، الطبعة الأُولَى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 44.

بشكل كبير مِن قبل الطبقة الغنية، فيتولد عند هؤلاء الفقراء الرغبة فِي الثورة والانتقام، وبالتالي حدوث صراع طبقي يؤدي إلى عنف اجتماعي ضد الأغنياء[40]. وللأسف هذا ما نشاهده في بلدينا العراق ولبنان.

**4- ارتفاع معدلات الجريمة:**

فسيادة القَانُون تكون ضعيفة فِي ظل المجتمع الَّذي يتغلغل فيه الفَسَاد الإِدَاري، مما يخلق مجتمعاً تكون فيه المؤسسات القَانُونية والقضائيَّة والتنفيذية غير فعالة، ويتمكن المحتالون فِي هذه الأنظمة مِن التَّهَرُّب مِن العقاب بسهولة، وبالتالي يزداد حجم الجريمة وتكثر أنواعها فِي ظل ارتفاع معدلات البطالة، فالفساد الإِدَاري لا يؤدي إلى الجريمة السّياسيَّة فقط بل هو مسؤول َأيْضَاً عن تعزيز حجم جرائم القتل النَّهب والسَّلب[41].

إنّ الفَسَاد يؤدي إلى تدني القيم والمعايير الاجتماعيَّة بين أفراد المُجتمع وخلخلتها وظهور حالة مِن اللامبالاة والاحباط وظهور التَّعصب والتطرف فِي الآراء والأفكار وضعف الشعور بالمواطنة وتزايد معدلات الجريمة، وأن الفَسَاد يؤدي إلى نشوء فكرة التفريط فِي معايير أداء الواجب الوَظِيفِي والرقابي وتراجع العناية بالحق العام وإلى عدم المهنية وفقدان قِيمَة العمل والشعور بالظلم لدى غالبية المُجتمع بالشكل الَّذي ينتج عنه الاحتقان الاجتماعي وانتشار الفقر وتوسع حجم الطبقات الاجتماعيَّة المهمشة والفقيرة والمتضررة وزيادة وانتشار الحقد والضغينة بين أفراد المُجتمع الواحد[42].

وممكن ابراز ذلك وفقاً لما يلي[43]:

- هجرة الكفاءات العلمية والفنية بسبب آليات مثل المحسوبيَّة، وحدثت تشوهات اجتماعية كبيرة عَلى جميع المستويات والأنواع.
- تدمير القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة تتطلب ممارسات نزيهة وشفافية وعدالة، واستبدالها بقيم فاسدة تتطلب عكس ذلك.
- نشر اليأس بين افراد المُجتمع.
- انتشار ضعف الشعور بالمَسؤُوليَّة واللامبالاة وعدم الالتزام وازدياد حالات الصراع الطبقي.[44]
- زيادة معدل الفقر، وتعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعيَّة، ويفقد المواطنون الثِّقة فِي الحُكُومَة وجميع المؤسَّسات والمؤسَّسات الحُكوميَّة.

---

(40) حسنين المحمدي، **الفَسَاد الإِدَاري– لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، 2008، الإسكندرية، ص 27.

(41) سمر عادل حسين، **الفَسَاد الإِدَاري: أسبابه، ( أثاره وطرق مكافحته وَدَور المُنَظَّمَات العالمية والعربية فِي مكافحته)** ، مرجع سابق، ص138.

(42) نعيم ابراهيم الظاهر، **ادارة الفَسَاد، دراسة مقارنه بالإدارة النظيفة**، الطَّبْعَة الأُولَى، عالم الكتاب الحديث، اربد، ٢٠١٣، ص٥١.

(43) جاسم محمد الذهبي، **الفَسَاد الإِدَاري فِي العراق تكلفته الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة**، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(44) وهذا ما يدعى الصراع استنادا للبعد الأنثربولوجي للصراع، فإن الصراع ينشأ أَو يحدث نتيجة للتنافس بين طرفين عَلى الأَقل. وهنا قد يكون هذا الطرف متمثلاً فِي فرد، أَو أسرة، أَو ذرية أَو نسل بشرى معين، أَو مجتمع كامل.إضافة إِلى ذلك، قد يكون طرف الصراع طبقة اجتماعية، أَو أفكاراً، أَو مُنَظَّمة سياسية، أَو قبيلة، أَو ديناً. أَحمَد زكريا الباسوسى، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة عَلى الصراع الدُّولي عَلى الغاز الطبيعي** "دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، أطروحة دكتوراه مقدمة إِلى كلية الاقتصاد والعُلُوم السياسة جامعة القَاهِرة، مصر، 2018، ص31.

## الخاتمة

إنَّ الفساد يتسبَّبُ بإضعاف الدّول وهيبتها، حيثُ أَنَّ انتِشار هذه الظَّاهرة يؤَدّي إلى إضعاف الدَّوْلة داخليَّاً وخارجيَّاً، لأَنَّه يقوَّض شرعيتها الأَساسيَّة، كما أَنَّ لزيادة الفساد في الإداراتِ العامّة أَثَره الواضح في التَّقليل من احتِرامها، الأَمر الَّذي ينعكِس على العلاقة والثِّقة بينَّ الإدارة والمواطن، وهو نتاجاً لغياب قيم الشَّفَّافيَّة والنّزاهة والمساءَلة وسيادة القانون، وهي قيم ترتبط ارتِباطاً وثِيقاً بالدِّيمقراطيَّة كثَقافة مجتمع ونظام حكم وإدارة، وتسعى الدّول جاهدةً لإيجاد الحلول من أَجل مكافحة الفساد المستشري في إداراتها.

إن الفَسَاد هو حرب عالميَّة جديدة ضد جميع حكومات ومواطني الدّول حول العالم، وأصبح هذا الوحش أي الفَسَاد، يهدد حاضر الأُمَم ومستقبلها، وبات الفَسَاد يشابه المستعمر الَّذي يحاول السيطرة عَلى البلاد واحتلالها، مَع اختلاف الوسائل المتبعة. وإن التَّغاضي عَن الفَسَاد لأشبه بالانتحار. ومن هنا أدركت الدّول مخاطره، وسعت جاهدةً للحد مِنْهُ. كما إن العراق ولُبْنَان بحاجة ماسة فِي ظل ظروفهم وانتشار الفَسَاد فِي شتى مجالات الإدارات، وما ترتيب البلدين عَلى مؤشر الفَسَاد إلا دليل عَلى ذلك.

**النتائج:**

1. للفساد الإداري آثار سلبيَّة عَلى النِّظَام السِّياسِي، سواء مِن حيث سمعته أَو استقراره أَو شرعيته، حيث يؤثر فِي القُدْرَة عَلى احترام حقوق المُوَاطِنِين وعلى مدى تمتع النِّظَام السِّياسِي بالديمقراطية، كما أنه يؤدي إلى اتخاذ قرارات بناءً عَلى المصلحة الشَّخصيَّة وبغض النظر عن المصلحة العَامَّة، وهذا يؤدي إلى تضارب المصالح بين المجموعات المُخْتَلِفَة، مما يؤدي إلى خلق جو مِن التفاوت السِّياسِي نتيجة شراء الولاءات السّياسيَّة، الكثير مِن التَّعريفات حصرت الفَسَاد فِي القِطَّاع العام والمُتَمَثِّلة فِي اساءة استعمال السُّلْطَة العَامَّة فِي حين أنَّه قد يكون أكثر ظهوراً وأثراً فِي القِطَّاع الخاص، والسّياسيون ركزوا عَلى علاقة الفَسَاد بشرعية الحكم وأنموذجات القوى السّياسيَّة ومؤسسات المُجتمع المدني.
2. إنّ الفَسَاد يؤدي إلى تدني القيم والمعايير الاجتماعيَّة بين أفراد المُجتمع وخلخلتها وظهور حالة مِن اللامبالاة والاحباط وظهور التَّعصب والتطرف فِي الآراء والأفكار وضعف الشعور بالمواطنة وتزايد معدلات الجريمة، وأن الفَسَاد يؤدي إلى نشوء فكرة التفريط فِي معايير أداء الواجب الوَظِيفِي والرقابي وتراجع العناية بالحق العام وإلى عدم المهنية وفقدان قِيمَة العمل والشعور بالظلم لدى غالبية المُجتمع

**المقترحات:**

1. توْعية المواطنين بأَخطار الفساد، وضرورة محاربته على جميع الجبهات، وليس الإستِسلاَم له كقدرٍ محتُوم، أَو التَّسامح معه كإجراءٍ لازم لتيسير التَّعامل. فالوعي بضرورة محاربة الفساد شرط أَساسيّ، سواء أَكان فساداً صغيراً أَم كبيراً.
2. على المشرعين العراقي واللبناني النَّظر إلى الفَسَاد عَلى أَنَّهُ قضية ذات أبعاد اقتصاديَّة سلبيَّة فقط، ولكن يجب أن ننظر إلى الجانب الاجتماعي، علاوة عَلى ذلك، يجب أن تنعكس الآثار الاقتصاديَّة سلباً عَلى الواقع الاجتماعي، بسبب التَّرابط الوثيق بين الجانبين، بالإضافة إلى تأثير الفَسَاد فِي القَضَاء عَلى سيادة وهيبة القَانُون، فإنه يؤدي إلى انهيار شديد فِي البيئة الثقافية والاجتماعية.

## المصادر والمراجع القانونية

1. ابتهال محمد رضا داود، **الفَسَاد الإدَاري وآثاره السّياسيَّة والاقتصادية- مَع إشارة خاصَّة إلى تجربة العراق فِي الفَسَاد**، دراسات دولية، العراق، العدد الثامن والاربعون، ٢٠١١.
2. أحمد أبو دية، **الفَسَاد سبله وآليات مكافحته**، منشورات الائتلاف مِنْ أَجْلِ النَّزَاهَة والمُسَاءَلَة، القدس، 2004.
3. أحمَد زكريا الباسوسى، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة عَلى الصراع الدُّولي عَلى الغاز الطبيعي** "دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعُلُوم السياسة جامعة القَاهِرة، مصر، 2018.
4. أمير فرج يوسف، **مُكَافَحة الفَسَاد الإدَاري والوظيفي وعلاقته بالجريمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠.

5. جاسم محمد الذهبي، **الفَسَاد الإدَاري فِي العراق تكلفته الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة**، مَجلَّة العُلوم الاقتصاديَّة والإداريَّة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
6. حسنين المحمدي، **الفَسَاد الإدَاري- لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، 2008، الإسكندرية.
7. حسين علي الأعرجي، **ثقافة النَّزَاهَة فِي نهج البلاغة**، الطَّبْعَة الأُولَى، دار الحجة البيضاء للطباعة والنَّشر والتوزيع، بَيْرُوت، ٢٠١١.
8. حمزة حسن خضر الطائي ومازن ليلو راضي، **الفَسَاد الإدَاري فِي الوظيفة العَامَّة**، الطَّبْعَة الأُولَى، عَمَّان، ٢٠١٥ .
9. حمزة حسن خضر الطائي ومازن ليلو راضي، **الفَسَاد الإدَاري فِي الوظيفة العَامَّة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عَمَّان، ٢٠١٥.
10. حمزة حسن خضر الطائي ومازن ليلو راضي، **الفَسَاد الإدَاري فِي الوظيفة العَامَّة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عَمَّان، ٢٠١٥.
11. خالد الخطيب، **التهرب الضريبي**، مجلة جامعة دمشق، سُورِيَّة، المجلد 16، العدد 2، 2000.
12. زياد عربية بن علي، **الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد فِي الدّول النَّامية**، مجلة الامن والقَانُون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد 1، دبي، 2002.
13. سُلَيْمَان عبد المنّعم، **ظَاهِرَة الفَسَاد دراسة فِي مدى مواءَمة التَّشريعات العربيَّة لأَحكام إتِفَاقِيّة الأُمَم المُتَّحِدَة لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد**، برنامج الأُمَم المُتَّحِدَة الإنمائِيّ، 1970.
14. سيد شوربجي عبد المولى، **مواجهة الجَرَائِم الاقتصادية فِي الدّول العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
15. عبد الله بلوناس، **رؤية اقتصادية للفساد- أسبابه نتائجه وطرق معالجته، النَّزَاهَة والشَّفَافِيَّة والإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدّول العربية، القاهرة، 2006.
16. عبد المنعم الحسيني، **الآثار السلبية لِلْفَسَاد عَلى التَّنمِيَة**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧.
17. عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري ماهيته أسبابه مظاهره**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
18. فاديا قاسم بيضون، **الفَسَاد أبرز الجَرَائِم الآثار وَسُبُل المعالجة**، مَنْشُورَات الحَلَبِي الحُقُوقِيَّة، بَيْرُوت، ٢٠١٣.
19. فوزي حسين محمد، **الفَسَاد الإدَاري أسبابه، نتائجه، معالجاته مِن كتاب الفَسَاد الإدَاري، أبعاده القَانُونيَّة والسّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة**، وقائع الندوات العلمية الَّتي عقدها قسم الدِّرَاسَات القَانُونيَّة خلال عام ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠٠٩.
20. محمد إبراهيم الزبيدي، **الفَسَاد الإدَاري واستراتيجية المُكَافَحة الإعلامية**، الطبعة الأُولَى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
21. محمد خالد المهايني، **الفساد الإداري والمالي مظاهره أسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته**، رماح للبحوث والدِّرَاسَات، الأردن، العدد 4، 2008.
22. محمد مزوالي، **مُكَافَحة الفَسَاد فِي القَانُون الجزائري وأساليب معالجته**، الملتقى الوطني الأوَّل حول الآليات القَانُونية لِمُكَافَحَةِ الفَسَاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 02/ 03 ديسمبر، الجزائر، 2008.
23. مصطفى كامل السيد، **الفَسَاد والحكم الصالح فِي البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الَّتي نظمها مركز دراسات الوحدة بالتعاون مَع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
24. منعم عبد القادر وعبير نجم الخالدي، **محاربة الفَسَاد الإدَاري والاجتماعي واجب وطني**، بحث منشور فِي وقائع وبحوث المؤتمر السنوي لهيأة النَّزَاهَة العراقية، ٢٠٠٨.
25. نعيم ابراهيم الظاهر، **ادارة الفَسَاد، دراسة مقارنه بالإدارة النظيفة**، الطَّبْعَة الأُولَى، عالم الكتاب الحديث، اربد، ٢٠١٣.
26. هشام عبد السَّيد الصافي محمَّد، **النِّظَام القَانُونيّ لتعاقد الإدارة إلكِتْرونيَّاً**، دراسة مقارنة، أُطْروحة دكتوراه مقدّمة إلى كلِّيَّة الحقوق، جامعة القَاهِرة، مصر، 2014.
27. وليد إبراهيم الدسوقي، **مُكَافَحة الفَسَاد فِي ضوء القَانُون والاتفاقيات الإقليميَّة والدُّوليَّة**، الطَّبْعَة الأُولَى، الشركة العربيَّة المُتَّحِدَة للتسويق والتوريدات، القَاهِرة، ٢٠٠٦.

٢٨. الطَّريق أمام برلسكوني للفوز برئاسة الحُكُومَة للمرة الثَّالثة فِي عام ٢٠٠٨، للمزيد زيارة الموقع الالكتروني التَّالِي: https://arabic.cnn.com/world/٢٠١٥/٠٧/٠٨/italy-berlusconi-sentenced/

٢٩. أميرة مصطفى، **اقتراب صنع القرار فِي السياسة الخارجية**، مقال منشور عَلى الموقع الالكتروني التَّالِي:

https://www.democraticac.de/?p=61480

٣٠. محمَّد حسن، **شبكة سرِيَّة تُدير فساداً منظّماً بالمؤسَّسات**، مقال منشور عَلى الموْقع الإلكِتْرونيّ التَّالِي:

http://www.masralarabia.com